Distribution: Restricted **EB 2005/84 INF.8** 19 April2005
Original: English Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والثمانون

روما، 18-20 أبريل/نيسان 2005

مشاركة الصندوق في مبادرة المواءمة والمنتدى رفيع المستوى المعني بفعالية المعونة المنعقد في باريس في عام 2005

أولا- المقدمة

1- بناء على طلب المجلس التنفيذي في دورته الثالثة والثمانين المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2004، فإن الغرض من هذه المذكرة هو إحاطة المجلس علماً بدور الصندوق ومشاركته في المنتدى رفيع المستوى الثاني بشأن فعالية المعونة الذي عقد في باريس بفرنسا، في الفترة من 28 فبراير/شباط حتى 2 مارس/آذار 2005.

2- وقد عُقد منتديان رفيعا المستوى معنيان بالتنسيق وفعالية المعونة، أحدهما في روما في 24-25 فبراير/شباط 2003 والآخر في باريس في بداية هذا العام. وشارك في هذين المنتديين الوزراء، وكبار ممثلي الحكومات، ورؤساء مصارف التنمية متعددة الأطراف والإقليمية، والوكالات المانحة الثنائية وكبار ممثلي وكالات الأمم المتحدة. وشارك الصندوق في هذين المنتديين وقدم بيانات في كل منهما. والهدف من هذين المنتديين هو زيادة فعالية تقديم المعونة وتحسين أثرها في الحد من الفقر.

ثانيا- المنتدى رفيع المستوى الأول المعني بالتنسيق (روما، 2003)

3- ركز منتدى روما رفيع المستوى المعني بالتنسيق على مواءمة متطلبات الجهات المانحة من نظم البلدان الشريكة، لاسيما المتطلبات المتعلقة بالتوريد والإدارة المالية. وتصدت فرق عمل مصارف التنمية متعددة الأطراف وفرق عمل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي *لتلك القضايا*، وقدمت توصيات ونشرت كتيبا يبين الممارسات الجيدة: بعنوان *تنسيق ممارسات المانحين من أجل فعالية تقديم المعونة*.

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

4- ومنذ انعقاد منتدى روما، أجرى الصندوق استعراضا لإجراءاته وممارساته المتبعة في مجالي التوريد والإدارة المالية، وحدد من خلال ذلك الاستعراض، سبل تعديل بعض تلك السياسات، حسب الاقتضاء، لتيسير التنسيق. وصدرت مجموعة من الخطوط التوجيهية لمراجعة المشروعات وطرأ تحسن كبير على تقديم تقارير المراجعة في مواعيدها. ويعمل الصندوق في تعاون وثيق مع البلدان الشريكة من أجل تعزيز جودة تلك التقارير. واعتمد المجلس التنفيذي في دورته التي عقدت في ديسمبر/كانون الأول 2004، مجموعة منقحة من المبادئ التوجيهية للتوريد. ووضعت اللمسات الأخيرة على تلك المبادئ التوجيهية بالتشاور الوثيق مع مصارف التنمية متعددة الأطراف والوكالات الثنائية والشركاء الآخرين. وتشدد كلتا المجموعتين من المبادئ التوجيهية على استخدام الإجراءات الوطنية حيثما تعد تلك الإجراءات كافية للوفاء بمعايير ومتطلبات الصندوق والدول الأعضاء فيه.

ثالثا-المنتدى رفيع المستوى الثاني المعني بفعالية المعونة (باريس، 2005)

5- يمثل المنتدى رفيع المستوى الثاني المعني بفعالية المعونة علامة بارزة مهمة في الاستعدادات العامة التي يتخذها المجتمع الدولي لاستعراض إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية في سبتمبر/أيلول 2005. وركز المنتدى رفيع المستوى الثاني على ملكية البلدان الشريكة لعمليات تخطيط وتنفيذ التنمية، ومواءمة أنشطة المانحين مع استراتيجيات التنمية للبلدان الشريكة (بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر)، واستخدام نظم البلدان الشريكة في تنفيذ المشروعات، ومواصلة التنسيق بين الجهات المانحة في البلدان الشريكة.

6- وانتظارا للمشاركة في المنتدى رفيع المستوى الثاني وما بعده، أنشأ الصندوق الفريق العامل المشترك بين الإدارات المعني بالتنسيق، وذلك لتنسيق مشاركة الصندوق في المنتدى واشتراكه في مبادرة المواءمة. وأنيطت بالفريق العامل مهمة تيسير مشاركة الصندوق في الاجتماعات التحضيرية التي تسبق عقد المنتدى رفيع المستوى الثاني والقيام في الوقت ذاته بتنسيق إبراز موقف الصندوق من القضايا الرئيسية. وشارك الصندوق طيلة تلك الاجتماعات بمساهمات في وثائق السياسات الرئيسية للمنتدى رفيع المستوى الثاني وقدم تعليقات تفصيلية إلى أمانة المنتدى بشأن إعلان باريس. وكمساهمة إضافية في منتدى التنفيذ للمنتدى رفيع المستوى الثاني، أعد الصندوق وثائق مواقف للمناقشة في الموائد المستديرة يبين فيها بإيجاز مواقف الصندوق الموحدة لعرضها على المنتدى.

7- وشارك وفد الصندوق برئاسة رئيس الصندوق بدور نشط في مناقشات المنتدى، بما في ذلك مناقشات المائدة المستديرة التي سبقت المنتدى الوزاري. وشارك رئيس الصندوق في الجلسة العامة للمنتدى الوزاري (في 2 مارس/آذار) وعقد مباحثات غير رسمية مع عدد من الوزراء ورؤساء الوفود. وأشار الرئيس أثناء مداخلته إلى أهمية الدعم المتسق من البلدان المانحة لجدول أعمال التنسيق والمواءمة حالما تتم الموافقة على الإعلان. ووزع أيضا بيان رئيس الصندوق على المشاركين في المنتدى.

8- وفي ختام المنتدى رفيع المستوى الثاني، أقر المشاركون وثيقة مهمة، هي *إعلان باريس المتعلق بفعالية المعونة*، الذي يتضمن زهاء 50 توصية لتحسين تقديم المعونة، مع التشديد بقوة أكبر على الملكية القطرية والقيادة الحكومية والنتائج. وصدق على الإعلان أكثر من مائة بلد، فضلا عن مؤسسات التنمية التي أعلنت التزامها بخطة

مبدئية عملية لزيادة أثر المعونة في الحد من الفقر وعدم المساواة وزيادة النمو وبناء القدرات والسير بخطى أسرع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

9- ويُلزم الإعلان البلدان الشريكة والجهات المانحة والوكالات الإنمائية متعددة الأطراف باتخاذ إجراءات ملموسة يمكن رصدها في غضون إطار زمني محدد في مجال الملكية والمواءمة والتنسيق والنتائج والمساءلة المتبادلة. ويؤيد تلك التوصيات مجموعة من 12 مؤشرا للتقدم المحرز وما يرتبط به من أهداف من أجل تنفيذ المسؤوليات وعمليات المساءلة المحددة في إعلان باريس. ووافق المنتدى على خمسة أهداف، بينما طلب المزيد من العمل على تحقيق سائر الأهداف، على أمل التوصل إلى اتفاق قبل إجراء استعراض الألفية في سبتمبر/أيلول 2005.

10- وأحرز الصندوق تقدما كبيرا في أهم مجالات التركيز في إعلان باريس كما هو محدد في الفقرات التالية.

11- وقام الصندوق بتصميم واختبار وتطبيق نظام لتخصيص الموارد على أساس الأداء يبدأ سريانه في عام 2005 لتخصيص موارد الصندوق المتاحة على أساس أداء البلدان ذي الصلة في وضع إطار مؤسسي وسياساتي ملائم للتنمية الريفية المستدامة. ويشكل هذا النظام الأساس الذي تقوم عليه المناقشات القطرية مع كل بلد حول البرنامج الإقراضي للصندوق في إطار الاستراتيجية الوطنية متوسطة الأجل للحد من الفقر في ذلك البلد. ويوفر نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء مظروفا لالتزامات القروض كل ثلاث سنوات لكل بلد مقترض (السنة الجارية بالإضافة إلى سنتين مقبلتين). وفي ظل تطبيق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، حقق الصندوق اثنين من أهداف إعلان باريس، هما: (i) كفالة تحسين المواءمة مع استراتيجية التنمية الوطنية التي تمتلكها البلدان الشريكة؛ (ii) تخصيص المعونة استنادا إلى نهج يتسم بالشفافية لكفالة إمكانية التنبؤ بها في ظل استعراض الالتزام بالتمويل متعدد السنوات على أساس استعراضات التنفيذ السنوية.

12- وفي ظل تبني سياسة الحضور الميداني، يستعرض الصندوق أيضا ترتيباته المتعلقة بتوزيع موظفيه في البلدان الشريكة. وهذا يحقق هدف آخر من أهداف إعلان باريس، وهو النهوض بترتيبات الشراكات الإنمائية ومستوى تفويض السلطات للمكاتب الميدانية.

13- ويساند الصندوق استخدام نظم البلدان الشريكة لتنفيذ المشروعات وطبق على مدى سنوات عديدة إجراءاته المتعلقة بالتنفيذ على أمل الاعتماد عمليا على معظم نظم البلدان الشريكة. وتدرج أيضا الموارد المالية المطلوبة لأغلبية التدخلات الممولة من قروض الصندوق في إطار إنفاق الميزانية الحكومية متوسطة الأجل. وفي معظم الحالات، يصرف الصندوق موارده لوزارة المالية لتخصيصها أو صرفها للوكالات المسؤولة عن تنفيذ المشروعات، وذلك من خلال ميزانية الحكومة ونظام الإدارة المالية. وبذلك، يتقدم الصندوق صوب تحقيق هدفين آخرين من أهداف إعلان باريس، هما: (i) الاعتماد على النظم القطرية في مجال المحاسبة المالية وإعداد التقارير ومراجعة الحسابات من قبل وكالات المراجعة الوطنية؛ (ii) مواءمة المعونة على أساس الأولويات الوطنية من خلال إدراجها في الميزانية الوطنية. ويتم الالتزام بالمصروفات اللاحقة في إطار مبالغ نفقات الميزانية المتفق عليها.

14- وفي الحالات التي يتبين فيها للصندوق أن استعمال نظم البلدان الشريكة ليس كافيا، قد يساند الصندوق تحديدا مصارف التنمية متعددة الأطراف والجهات المانحة الأخرى أو قد يتعاون معها لتعزيز القدرات الوطنية. وإذا اعتبر أن

الاستعمال الكامل لنظم البلدان الشريكة كاف، مثل المكتب الوطني لمراجعة الحسابات، فإن الصندوق يستخدم بالكامل تلك المؤسسات.

15- ويساند الصندوق الجهود الرامية إلى استخدام ترتيبات أو إجراءات موحدة أو مشتركة في أنشطة الجهات المانحة في البلدان الشريكة. وعلى الرغم من أن الصندوق يستخدم في العادة مؤسسة متعاونة للمساعدة في تنفيذ مشروعاته، تمثل البعثات المشتركة المعيار السائد في الحالات التي يقوم فيها الصندوق بتقدير أو تنفيذ مشروع ما مع جهة مشتركة في التمويل. ويواصل الصندوق مناقشة الجهات المانحة الأخرى والتعاون معها في استعراض قضايا السياسات والقضايا المرتبطة بالتنفيذ وتطوير القدرات.

16- ويعد نظام إدارة النتائج والأثر الذي طبقه الصندوق مؤخرا لمساعدته في فهم أثر المشروعات والبرامج والمساعدة التقنية أحد الأصول التي يستند إليها الصندوق في مشاركته في مجال إدارة النتائج. والواقع أن النظام القائم على أثر مشروعات الصندوق في الحد من الفقر قد يمثل أحد الأصول القيمة للنقاش الذي تجريه حاليا مصارف التنمية متعددة الأطراف، وتطبيق أطر تقييم الأداء الشفافة والقابلة للرصد من أجل قياس التقدم المحرز على أساس استراتيجيات التنمية الوطنية، والبرامج القطاعية.

17- وفيما يتعلق باشتراك الصندوق في جهود التنسيق، شارك الصندوق خلال السنوات الأخيرة في عدد من النهج القطاعية الشاملة الزراعية/الريفية في أفريقيا الشرقية والجنوبية. وقد أدى ذلك بشتى السبل في مختلف البلدان: وتشمل خبرته مساندة عملية وضع استراتيجية القطاع التي يستند إليها النهج القطاعي الشامل، والمساهمة في وضع تصور لها وتخطيطها، ومساندة تطوير سياسات القطاعات الفرعية في إطار النهج القطاعي الشامل، والمساهمة في تمويلها ومساندة تنفيذها. واستنادا إلى (i) الفهم الأعمق لمدى ملاءمة تلك الوسائل الإنمائية؛ (ii) فرصة الصندوق في تعزيز السياسات والاستثمارات على الصعيد الوطني لتلبية الاحتياجات الحقيقية لفقراء الريف، قام الصندوق بإعداد وثيقة سياسات عن النهج القطاعية الشاملة ستعرض على المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2005 للنظر فيها. وبفضل وثيقة السياسات تلك، من المتوقع: (i) توفير التوجيه والإرشاد لجميع موظفي الصندوق العاملين في البلدان التي طرحت فيها النهج القطاعية الشاملة على بساط البحث؛ (ii) توفير منطلق للصندوق لتنفيذ مزيد من العمليات الاستثمارية الواعية، والاشتراك في حوار سياسات يتسم بقدر أكبر من الموضوعية، وتكوين شراكات أكثر فعالية مع الحكومات والشركاء الآخرين في التنمية.

18- ويواصل الصندوق تعديل نهجه التشغيلي حتى يعبر عن جدول أعمال برنامجي بدرجة أكبر. ويقوم حاليا باستعراض نموذجه التشغيلي من أجل تعزيز قدرة أفرقته القطرية على الاشتراك بدور أنشط في مساندة التنفيذ، وحوار السياسات، وبناء الشراكات، وإدارة المعرفة في إطار التنسيق الذي تتولى زمامَه البلدان.

19- وفي إطار الجهود العالمية لنشر إعلان باريس، قام الصندوق بتوزيع الإعلان على جميع موظفيه وأتاح مداولات منتدى باريس رفيع المستوى من خلال شبكة المنظمة البينية (الإنترانت). وسوف يواصل الصندوق المساهمة في مداولات الفرقة العاملة المعنية بفعالية المعونة للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفرق العمل والأفرقة العاملة الأخرى كجزء من مساهمته في استعراض الألفية الذي سيجري في سبتمبر/أيلول 2005، والانتهاء من وضع مؤشرات إعلان باريس، وبشكل أعم، تحقيق أهداف إعلان باريس.